التنمية الاقتصادية في العراق بعد عام ٢٠٠٣
بين (الواقع والطموحات)

The economic development in Iraq after 2003 reality and ambitions

المدرس
همسة قصي عبد اللطيف
المدرس
عمر عدنان خماس
جامعة النهرين / كلية اقتصاديات الأعمال
Lecturer .Omar Adnan Khammas
Lecturer.HamssaQusayAbdullatif
/Faculty of Business Economics ,Al-Nahrin University

المقدمة:

عانى الاقتصاد العراقي وعلى مدى عقود من الزمن حالة من التدهور والازمات المتكررة بسبب الظروف التي المت به وتوجهات النظام السياسي خلال الحقبة الممتدة ما بين عام(١٩٨٠-٢٠٠٣)، حيث شهد العراق حربين أطاحت بمرتكزات التنمية الاقتصادية فيه (الحرب العراقية –الايرانية ١٩٨٠-١٩٨٨)، و(الحرب مع المجتمع الدولي١٩٩١) أعقبها فرض عقوبات اقتصادية شديدة من (١٩٩٠-٢٠٠٣)، ألقت بظلالها على مجمل الحياة الاقتصادية وفرضت عزلة تامة على العراق عن محيطه الإقليمي والدولي وأسهمت تلكم العقوبات في زيادة الاختلال في الاقتصاد العراقي وتعميق أزمته .

وبدخول القوات الأمريكية العراق عام ٢٠٠٣ ازدادت أزمة الاقتصاد العراقي، فنمو أي اقتصاد وتنميته يتطلب شروط أهمها وجود بيئة آمنة ومستقرة، فضلاً عن توافر درجة من الرقي الثقافي (الحضاري) الى جانب العوامل الاخرى .

ويمكن القول أن هناك علاقة عكسية بين وجود الاحتلال وبين إمكانية تطوير اقتصاد وطني رصين يمتلك سيادة كاملة في اتخاذ قرارته بما فيها الاقتصادية منها، فهدف دولة الاحتلال هو البقاء على حالة الفرقة والصراعات الداخلية والتخلف التكنولوجي والتدهور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لأن إدامة تلك الأوضاع تعني إدامة مصالحها وهذه الأهداف تتقاطع مع المصلحة الوطنية للبلد المتمثلة بتحقيق الارتقاء والنمو الاقتصادي .

فالتغيرات التي حدثت في ظل الاحتلال الامريكي للعراق تركت تداعياتها على بيئة الاقتصاد العراقي ككل، إذ أن أزمة الاقتصاد العراقي تمحورت حول انهيار الدولة ومؤسساتها كافة، وظهرت المشاكل المتمثلة (بالبطالة، التضخم، الديون، انهيار البنية التحتية، الفساد المالي والإداري...الخ) وغير ذلك من المشاكل .

وفي هذا البحث سيتم تسليط الضوء على أهم التحديات التي واجهت التنمية الاقتصادية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ مع محاولة إيجاد الحلول لكل هذه المشاكل التي تواجه تدهوراً أمنياً وعدم استقرار سياسي وضعف الجهاز الاداري الحكومي وغير ذلك .

إشكالية البحث:

لقد تعرض الواقع الاقتصادي العراقي الى العديد من المشكلات والمعوقات التي عثرت مسيرة تقدمه بعد الاحتلال الامريكي ولعل من أبرزها اختلال البنية التحتية والمديونية والتضخم والكساد والبطالة ...الخ .

والتي تمثل أهم التحديات التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية في العراق، لذا لابد من حل لهذه المشكلة التي أصبحت دائمة ومرتبطة بهيمنة الاحتلال .

فرضية البحث:

تنطلق فرضية البحث من رؤية مفادها هل من الممكن مواجهة معوقات التنمية الاقتصادية في العراق عن طريق تحويلها من معوقات تنمية الى مقومات نهوض بالواقع الاقتصادي العراقي أم لا ؟

الهدف من البحث:

تحديد العقبات (التحديات) التي تعيق عملية التنمية الاقتصادية في العراق وإيجاد السبل لمواجهتها .

هيكلية البحث:

ينطلق البحث من محورين:

المحور الأول: التحديات التي واجهت عملية التنمية الاقتصادية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ (واقع التنمية الاقتصادية) وتشمل:

1. التحديات الموروثة.
2. التحديات الجديدة (البازغة).

والمحور الثاني: مقومات النهوض بالواقع الاقتصادي العراقي(الطموحات) وتشمل:

1. مقومات النهوض بالاقتصاد العراقي.
2. الحلول المقترحة لحل المشاكل الاقتصادية في العراق.

المحور الاول
التحديات التي واجهت التنمية الاقتصادية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ (واقع التنمية الاقتصادية)

واجه الاقتصاد العراقي العديد من المشاكل التي تراكمت خلال الأعوام الخمس والعشرين الماضية والتي أعاقت نموه بل أدت إلى تراجعه وانهياره، ولم يستخدم القائمون على السياسة المالية والنقدية في العراق أية معالجات واقعية للمشاكل التي بدأت بالتراكم منذ نشوب الحرب العراقيه الايرانية مروراً بحرب الكويت والعقوبات الاقتصادية، ولا يعود السبب في ذلك الى عدم قدرة المختصين في إيجاد تلك الحلول وإنما نتيجة للقرار السياسي الذي يبدو أنه قد أصر على التطبيقات العقيمة لسياساته الاقتصادية التي زادت الامر سوءاً .

وهناك نوعين من التحديات التي أعاقت عملية التنمية الاقتصادية في العراق، النوع الأول التحديات الموروثة عن الحقب والمراحل السابقة، أما النوع الثاني فهي تحدياتجديدة أو بازغة وهي مجموعة التحديات التي طفت على سطح المشهد الاقتصادي والسياسيبقوة بعد ٢٠٠٣.

أولاً: التحديات الموروثة

وتشمل مجموعةالتحديات والخصائص الهيكلية الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العراقي كاقتصاد نفطيشبه ريعي وحالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، ومن أبرز تلك التحديات:

1- الاختلالات الهيكلية

وتشمل مجموعة الاختلالات المرتبطة بهيكل الاقتصادالعراقي كاقتصاد نفطي شبه ريعي الناجمة عن هيمنة قطاع النفط الخام على المساهمةالرئيسة في الناتج المحلي الإجمالي وفي المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى، وعلىحساب التخلف النسبي لبقية القطاعات الإنتاجية وبخاصة الزراعة والصناعة التحويليةوقد تفاقمت تلك التحديات في بداية عقد السبعينيات بعد تأميم النفط، والزيادةالهائلة التي حصلت في إيرادات النفط، وما تبعها من تركيز على هدف الإفراط في إنتاجالنفط، والاستغلال الجائر لتلك الموارد النفطية للإغراض الأمنية والعسكرية، ومندون أن يرافق ذلك سعي جاد لتوظيف الإيرادات المتحققة في توسيع الاستثمار الإنتاجيوتوسيع الطاقات الإنتاجية غير النفطية و الاستثمارات التنموية المادية والبشريةالأخرى لتهيئة المقدمات الضرورية لانطلاق الاقتصاد العراقي، الأمر الذي قلل من فرصالتنويع الإنتاجي وعمق من ظواهر الاختلالات الهيكلية، وفسح المجال واسعاً للإفراط فيالإنفاق الحكومي الاستهلاكي المتحيز لسياسات البقاء في السلطة، وسوء استخدام وتوزيعإيرادات النفط، وقد تعمقت تلك الاختلالات بعد فرض العقوبات الدولية وفرض الحصارالاقتصادي في إعقاب غزو الكويت في ١٩٩٠، ومنذ ذلك الحين دخل الاقتصاد العراقي فيحالة من التضخم الركودي طويل الأجل، ثم

تعرض الاقتصاد العراقي الى مرحلة الأزمةالبنيوية الحادة بعد الحرب المدمرة في١٩٩١ التي ألحقت أسوء الإضرار بالبنيةالتحتية والإنتاجية واستمرت تلك الأزمة بالتفاقم بعد إسقاط النظام وتحول البلد إلىدولة محتلة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٣[١] .

2- **عدم الاستقرارالسياسي**

إن تاريخ العراق هو عبارة عن سلسلة طويلة من الغزوات الأجنبيةوالانقلابات المضادة، مما جعل معظم التغيرات في الحكومات والقيادات المتعاقبة تكون على شكلصدمات عنيفة و مفاجئة، الأمر الذي منع عملية التنمية من تحقيق حالة الاستقرار والاستمرارالضروريتين، فنجم عن ذلك فشل المخططين والمنفذين في إنفاق الأموال المخصصة فيبرامج خطط التنمية وفي جميع قطاعاتها، وفق معيار كفاءة الأداءأو كفاءةالإنفاق .

وعلى الرغم من الآمال التي عقدت على عملية التغيير السياسي في ٢٠٠٣باعتبارها ستكون مدخلاً لإنهاء الصراع السياسي والاجتماعي على السلطة وتكريس مبدأالتداول السلمي للسلطة، إلا أن تلك العملية جاءت بنتائج متدنية حتىالآن، فضعف دور الأحزاب و منظمات المجتمع المدني جعل عملية المشاركة في السلطةتقوم على أسس الطوائف والمكونات القومية والدينية وليس على أسس مدنية وسياسية التي منحت الأولوية في اختيار الوزراء وموظفي الدولة الكبار لاعتبارات المحاصصةالسياسية والموازنات الطائفية وعلى حساب التخصص الأكاديمي والكفاءة والنزاهة وشكّلهذا العامل تحدياً خطيراً أسهم في تعميق حالة الصراع والعنف وتعطيل عملية التنميةوإعادة الإعمار[٢] .

وعليه يمكن التنبؤ بما تمت الاشارة اليه فمن وجهة نظر الباحث لايمكن وضع هذه الفقرة في الصفحات التالية، وذلك لكون العراق لم يشهد يوماً أي تغيير سياسي جذري من شأنه أن يدفعه نحو الافضل منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الان .

3- **ربط الإنفاق الاستثماري بزيادة الإيرادات النفطية**

ربطتجميع الحكومات المتعاقبة وبصرف النظر عن ميولها الإيديولوجية للإنفاق الاستثماريبالزيادة في الإيرادات النفطية، من دون مراعاة حدود الطاقة الاستيعابية للاقتصاد، أومدى توفر المتطلبات التكنولوجية والبشرية المتخصصة، الأمر الذي جعل التخصيصاتالاستثمارية الموجهة نحو جميع الأنشطة الاقتصادية متغيراً تابعاً لظروف الموازنةالعامة التي هي بدورها متغير تابع لإيرادات النفط، فعند ارتفاع نسب العجز في موازنةالحكومة نتيجة لتراجع إيرادات النفط سيتم التركيز على تغطية متطلبات الشقالجاري من الإنفاق والتضحية بالشق الاستثماري، وهذا ما كان يحصل عادة في أغلبمراحل التنمية في العراق، إذ تؤكد تجربة العراق الاقتصادية من الخمسينيات حتىالآن على فشل الحكومات المتعاقبة في توظيف الإيرادات المتحققة في توسيع الاستثمارالإنتاجي, ,وتوسيع الطاقات الإنتاجية غير النفطية وتهيئة المقدرات

الضرورية للانطلاق بالاقتصاد العراقي، كنتيجة لتبنيها سياسة الاندفاع نحو تحقيق أقصى قدر منإيرادات النفط من دون رؤيا وطنية واضحة، وستراتيجية اقتصادية محددة، لذا أخفقت فيتحقيق هدف التخصيص الرشيد للإيرادات النفطية المتاحة الكفيل بتحقيق هدف التنويع وزيادة فرص التشغيل و تقليل الاعتماد على إيرادات النفط[٣] .

وعليه فإن الموازنة المالية لعام ٢٠١٦ هي موازنة واقعية تقشفية وخالية من الجوانب الاستثمارية, حيث أن " القروض لاتسد العجز فيها "، ذلك لان هذه الموازنة لا تتناسب مع حجم المشاريع الاستثمارية وهذا بسبب قلة الايرادات لانها بالكاد تكفي للجانب التشغيلي حيث أن هناك الكثير من النفقات منها رواتب الموظفين ومتطلبات الحشد الشعبي، لذلك فالموازنة الجديدة إنما هي إدامة للمشاريع السابقة التي بدأ العمل فيها ولم تنجز أو ربما تحذف أو يتم تأجيلها[٤].

4- فشل السياسات الاقتصادية

تكشف المراجعة الدقيقة للسياسات الاقتصادية فيالعراق عن عدم وجود دورها أو عدم ملائمتها سواء في جانبها المالي أم النقدي أم التجاريأم الصناعي أم الزراعي أم غيرها من السياسات المتمثلة بسوء استخدام إيرادات النفط، في شيوع مظاهر التخلف وتدهور مستويات الإنتاج والإنتاجية في مختلف الأنشطةالاقتصادية وبالتالي ضعف مستوى التنويع الاقتصادي، مما عمق من مظاهر الاختلالوالتشوه في الاقتصاد العراقي التي من أبرزها التشوه في الهيكل الاقتصادي نتيجةلهيمنة القطاع النفطي وتراجع القطاعات السلعية وفي مقدمتها القطاعين الصناعي والزراعيوقطاع الكهرباء والمياه وتنامي القطاعات الطفيلية، فضلاً عن التشوه في سعر صرفالدينار، والتشوه في نظام الضرائب في الأسعار في هيكل أسعار الفائدة، والتشوهالناتج من عدم التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية، والتشوهات في توزيع الدخلوالثروة، لذلك فقد فشلت معظم إجراءات السياسات الاقتصادية في العراق في كافة جوانبها المذكورة .[٥]

ثانياً: التحدياتالبازغة

وهي مجموعة التحديات التي طفت على سطح المشهد السياسي والاقتصاديالعراقي بعد عملية التغيير في عام ٢٠٠٣.

1- التحدي الأمني

ارتبط هذا التحديبانهيار مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية وتراجع دور النظام القانوني، بعد انهيارالحكومة بجميع مؤسساتها وتحول العراق إلى دولة محتلة في عام٢٠٠٣، وما رافقعملية الاحتلال من فوضى في إدارة المؤسسات وفشل في حماية حدودالعراق الممتدة قرابة (٣٦٥٠) كيلومتراً مع كل من إيران والسعودية وسوريا وتركياوالكويت والأردن، وقد هيأت كل تلك الظروف المناخ المناسب لظهور

حركات التمردوالإرهاب والمقاومة بمختلف صنوفها ومسمياتها وسمحت باستمرار تدفق الإرهابيين ووصول المساعدات المالية والعسكرية إليهم من دول الجوار، ومما زاد المشهد الأمنيتعقيداً هو بروز ظاهرة المحاصصة والاستقطاب الطائفي وممارسات التمييز والتنازع علىالسلطة التي هيمنت على المشهد السياسي بعد أحداث٢٠٠٣، حيث ألحقت كل هذه التطورات أفدحالخسائر بالبنية التحتية والإنتاجية، بعد أن تركزت عمليات التخريب على خطوط أنابيبالنفط وتخريب خطوط نقل الطاقة الكهربائية ومحطات توليد الكهرباء والمياه، فضلاً عنالاستهداف المباشر لحياة المواطنين العزل، إذ يستشهد أو يصاب بجروح عشرات الناسالأبرياء يومياً، ومن الطبيعي أن يقود استمرار هذا التحدي اليومي الى منح الأولويةفي التخصيصات للجانب الأمني وعلى حساب عملية إعادة الإعمار والتنمية، ومع ذلكوبعد أكثر من سبع سنوات من التجربة الصعبة والباهظة التكاليف مازال الملفالأمني يشكل تحدياً خطيراً يواجه عملية التنمية والانتقال في العراق، فمازال عدد منمحافظات العراق يفتقر لحالة الاستقرار الأمني، إضافة الى عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسيومازالت هناك صعوبات تواجه عمليات فرض سلطة القانون والنظام العام والعدالة بينالمواطنين[٦] .

2- تحدي البطالة

تعد البطالة من عوامل التوترات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بسبب ما تركته منآثار سلبية على شرائح واسعة في المجتمع، تتمثل في أرتفاع معدلات الإعالة وعدم قدرةالعائلة العراقية على تلبية إحتياجاتها الضرورية، ويعود تحدي البطالة الى توقف معظمالأنشطة الإنتاجية والخدمية باستثناء أنشطة الإدارة العامة للدولة والأجهزة الأمنيةكالجيش والشرطة بالإضافة الى أنشطة التجارة والبناء والتشييد وغير ذلك .

ولم تبرز ظاهرةالبطالة بوضوح خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات بسبب ظروف التعبئة العسكرية العامةالتي شملت معظم الأفراد النشطين اقتصادياً، إلا ان تلك الظاهرة استفحلت بوضوح وشكلتتحدياً خطيراً بعد سقوط النظام في ٢٠٠٣، وبعد أن قامت إدارة الاحتلالبحل الجيش السابق وتسريح مئات الآلاف من المتطوعين والمكلفين في الجيشوالشرطة وقوى الأمن الداخلي، إضافة إلى توقف العمل بقانون الخدمة الإلزامية، وتفاقمتتلك الأزمة نتيجة أستمرار تدهور الإنتاج الصناعي والزراعي والخدمي وعدم إتخاذالإجراءات السريعة للبدء بتعمير البنية الأساسية وتأهيل الصناعات الرئيسة المخربةوخاصة منها طاقات إنتاج الكهرباء ومياه الشرب وتقديم الخدمات العامة، وبفعل تراكمتلك الأخطاء والإخفاقات أصبح أكثر من نصف شباب المدن العراقية عاطلين عن العمل، فيحين لا تتجاوز مشاركة المرأة في القوة العاملة الـ ١٩ %، وهذه البطالة في معظمهابطالة هيكلية ناجمة عن توقف قطاعات الإنتاج الرئيسة

وبخاصة قطاعي الزراعة والصناعةالتحويلية والأنشطة الخدمية، وقد وصلت نسبه البطالة الى ١٥% حتى عام ٢٠١٥ حسب احصائيات وزارة التخطيط[٧] .

3- تحدي الفقر

ترتب على ارتفاع معدلاتالبطالة واستمرار التحدي الأمني وركود النشاط الاقتصادي إلى ارتفاع مطرد فيمعدلات حالة الفقر لدى الغالبية العظمى من السكان, وعدم حصول تحسن واضح في مستوىدخول الطبقة المتوسطة, وتعد ظاهرة الفقر اليوم من المعضلات الرئيسة التي تواجه عمليةالتنمية بعد أن وصلت نسبتها الى أكثر من (٢٠%) من السكان حتى عام ٢٠١٥[٨]، ويعود ارتفاع هذه النسبةإلى زيادة عدد السكان، وبالتالي زيادة معدلات الإعالة وزيادة عرض القوى العاملةوارتفاع معدل البطالة واتساع نطاق ظاهرة التهميش، كما ساهم الارتفاع في معدلاتالتضخم وبخاصة الارتفاع في أسعار المشتقات الى تخفيض مستوى الدخول الحقيقية علىالرغم من الزيادات المستمرة في الدخول النقدية وكانت المحصلة هي استمرار ارتفاعمعدلات الفقر، ووفر هذا الوضع مجالاً رحباً لدفع الكثير من سكان الأحياء الفقيرة للقيام بالأعمال الإرهابية أو إلى الانضمام الى المليشيات المسلحة، كما أدى الى ارتفاعمعدلات جرائم السرقة والاختطاف وتشويه صورة المشهد الاجتماعي في العراق[٩] .

4- تحدياالفساد

يؤدي الفساد الإداري والمالي إلى تعطيل مسيرة التنمية علاوة على آثارهاالاقتصادية والاجتماعية، وشكل انتشار هذه الظاهرة بعد عملية التغيير في ٢٠٠٣ أحدالتحديات الرئيسة التي واجهت عملية الانتقال في العراق, فقد أدى انهيار مؤسساتالدولة القانونية والفوضى التي رافقت إدارة الاحتلال وحالة الانفتاح العام وتدفقالأموال من الخارج ودخول شركات أجنبية في تنفيذ مشاريع الإعمار وتعدد مصادرالصلاحيات الاقتصادية المتعلقة بإعادة الإعمار إلى تهيئة الظروف المناسبة لممارسةالفساد على نطاق واسع، ولم تعد ممارسة الفساد حكراً على وزراء الدولة وموظفيهاالكبار، بل أخذت تمتد الى مختلف أركان الجهاز الإداري والقضائي والتعليمي والمؤسساتالإنتاجية و الإنشائية و الخدمية في بغداد والمحافظات، فقد أدت ظاهرة الحزبيةوالمحسوبية إلى سيطرة عدد من الانتهازيين المنَظمين الذين حولوا الفساد الماليوالإداري إلى ظاهرة أخطر من الإرهاب في تأثيراتها السلبية على الدولة، وبفعل هذه التطورات أخذ العراق يحتل المراتب الأولى في الفساد في تقارير منظمةالشفافية الدولية[١٠].

5- تحدي المديونية العالية

تمثل المديونية الخارجية للبلدان أحد أهم مؤشرات قوة اقتصادها فكلما زادت المديونية الخارجية أو حتى الداخلية للبلد كلما دل ذلك على ضعف الاقتصاد في ذلك البلد، وبالتأكيد فأن حجم المديونية المرتفعة يعني أن أعباء خدمة هذه المديونية سيكون مرتفعاً هو الاخر وهذه الاعباء تتمثل بالفوائد المدفوعة على الديون وأقساط تسديد الدين وتشير التقديرات الى أن حجم الديون الخارجية للعراق تبلغ أكثر من ١٢٠مليار دولار, وتشكل ديون نادي باريس ثلثها أي ماقيمته ٤٠ مليار دولار فقط، في حين تتوزع الديون الاخرى على بلدان مختلفة يأتي في مقدمتها دول الخليج العربي بديون مختلف عليها تصل الى ٢٥ مليار دولار، هذا فضلاً عن مبالغ تعويضات حرب الكويت التي تصل الى ٢٠٠مليار دولار تقريباً يجب تسديدها من خلال مبيعات النفط العراقية وبنسبه ٥% وفقا لقرار مجلس الامن رقم ٩١٤٥٦[١١] .

ورغم توصل العراق الى الاتفاق مع دول نادي باريس على تخفيض الديون بنسبة ٨٠% وهو الأمر الذي التزمت به دول أخرى خارج نادي باريس، الا أن حجم الدين العراقي وحجم التعويضات حتى بعد إسقاط هذه النسبة يبقى مرتفعاً، حيث تبلغ قيمة ديون العراق ١٢٢,١ مليار دولار في عام ٢٠١٥ مقابل ٨٧ مليار دولار في عام ٢٠١٤،وتشكل الديون الداخلية للعراق ثلثي إجمالي الدين بنحو ٦٤,٥ مليار دولار، في حين تمثل الديون الخارجية الثلث المتبقي بقيمة ٣٧ ملياراً [١٢] . إن خدمة الدين الأجنبي تعني اقتطاع نسبة من إيرادات الدولة (التي من المفترض توجيهها نحو خدمة المواطن) وتقديمها إلى الأطراف الدائنه، ولذلك يعتبر الدين الخارجي أحد أهم المشاكل أو المعوقات التي تقف بوجه نمو الاقتصاد العراقي والتي يجب معالجتها بشكل نهائي قبل أن يتمكن الاقتصاد العراقي من استعادة أنفاسه وتحقيق التراكم الرأسمالي الذي يعد العنصر الأساس في زيادة الاستثمار وبالتالي توليد الدخل[١٣] .

6- تحدي التضخم الانفجاري

يعني التضخم من الناحية الاقتصادية انخفاض القوة الشرائية للنقود أو زيادة أسعار سلة السلع والخدمات مقارنة بفترة أساس معينة.

ويعد التضخم مؤشراً على عدم توازن قوى العرض والطلب في الاقتصاد وقد يكون مستوى التضخم طبيعياً عند مستويات تصل الى ٥% مثلاً، ولكنه قد يكون انفجارياً عندما يتخذ شكلاً لولبياً إذ ترتفع الاسعار بنسب متزايدة ومستمرة وكبيرة لفترات متتالية لا يمكن السيطرة عليها بسهولة وهذا ما شهده العراق خلال السنواتالسابقة.

ومع وجود نظم أسعار الصرف الثابتة والسياسة المركزية في التسعير ترعرعت السوق السوداء في مختلف أنواع السلع في العراق وعانى الاقتصاد من التشوهات السعرية وانخفضت القوة الشرائية للدينار العراقي بصورة كبيرة وأزدادت مستويات الانفاق وأنخفضت مستويات الادخار والاستثمار مما أدى الى دخول الاقتصاد العراقي في دورة الكساد والتراجع .

وتشير البيانات الى أن معدلات التضخم بالنسبة للاقتصاد العراقي قد وصلت أقصاها عام ٢٠٠٣ حيث انخفضت القوة الشرائية للدينار إلى أدنى مستوياتها وارتفع سعر صرف الدولار الأميركي إلى أعلى مستوياته عند ٣٠٠٠ دينار لكل دولار بعد أن كان سعر الصرف الرسمي له يبلغ ٣,٣ دولار لكل دينار عراقي وهذا يشير الى مستوى تضخم يبلغ ١٠٠٠٠ مرة أو ٣٣٠٠٠ عن عام ١٩٨٠ . ولا توجد أرقام دقيقة لقياس مستويات التضخم في الاقتصاد العراقي خلال السنوات السابقة، الا أن وزارة التخطيط العراقية أعلنت عن مستويات تضخم بلغت ٣٣% لعام ٢٠٠٥، ومن المتوقع أن يستمر التضخم الكبير في الاقتصاد العراقي خلال السنوات القليلة القادمة إلا أنه لن يعود الى المستويات الانفجارية السابقة .

ان وجود التضخم الكبير يمثل عائقاً أساسياً أمام استرداد الاقتصاد العراقي لعافيته إذ أنه يعيق تنفيذ الخطط المستقبلية للاقتصاد ويتطلب إجراءات مالية تحدد الانفاق بمستويات منخفضة مما يخلق حالة مربكة للاقتصاد ككل، وعليه يجب وضع الخطط الاقتصادية السليمة للحفاظ على مستويات التضخم عند حدودها الدنيا وبالشكل الذي يسمح للانطلاق نحو وضع خطة اقتصادية طموحة للاقتصاد بكافة قطاعاته[١٤] .

7- تحدي التحول نحو اقتصاد السوق

أثبت الإخفاق التنموي فيالعراق خلال العقود السابقة على أن هيمنة مؤسسات القطاع العام ومركزية التخطيطالاقتصادي والمركزية الشديدة في عمليات صنع القرار لم تتمكن من تحقق الكفاءة فياستخدام الموارد المتاحة وسببت الكثير من المشاكل الهيكلية الخطيرة، وقادت إلىتبديد الموارد النفطية على الحروب والمشاكل المختلفة .

ومن هنا فأن العراق بحاجة إلى دور نشط للقطاع الخاص المحلي والأجنبي هذا من جانب، ومن جانب آخر فأن هناك الكثير **من العواملالموضوعية والتحديات التي تتطلب بقاء الدور الحكومي واسعاً في اقتصاد العراق منأبرزها[١٥]:**

أ- صعوبة التخلي عن حالة احتكار الحكومة لموارد النفط والغاز الآن وفيالمستقبل إذ لا يمكن خصخصة الثروات السيادية من هذا النوع، كما ومن غير المنطقيالاعتماد على التمويل الخارجي لجميع مهام تطوير هذا القطاع.

ب- صعوبة التخليعن الحوافز الصناعية المقدمة لمصانع القطاع العام التي تقدم على شكل قروض ميسرةأو أراض صناعية بايجارات رمزية، ولكن من ناحية ثانية فأن هذهالحوافز تسهم في تشويه نظام الأسعار وتكرس حالة الاختلال في الهيكل الإنتاجي لقطاعالصناعة لصالح الأنشطة الاستهلاكية المعوضة عن الاستيراد وعلى حساب تخلف الأنشطةالتصديرية والأنشطة الوسيطة والإنتاجية.

ت- صعوبة التخلي عن دعم القطاع الزراعيفمستقبل هذا القطاع سيبقى معتمداً أساساً على الجهد الحكومي، لحاجة هذا القطاعإلى إقامة العديد من السدود والخزانات وإنشاء وتطوير شبكات الإرواء.

ث- صعوبةالتخلي عن دعم قطاع الكهرباء لحاجة هذا القطاع الى استثمارات ضخمة من الصعب أنيضطلع بها القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي بمفرده .

٨- تحدي الدولة الرخوة

عمت معظم أجهزة الدولة في العراق بعد عملية التغيير في٢٠٠٣ حالة من الفوضى الإدارية ساهمت في تكريسها الفوضى التي رافقت إدارةالاحتلال، ثم عززها الضعف في مستوى كفاءة الوزارات والأجهزة الحكومية الوطنية التيتوالت على الحكم بعد ٢٠٠٤، فمعظم هذه الأجهزة قد إنبثقت عن عمليات المحاصصة وماتطلبته من تغليب للأعتبارات الطائفية على حساب إعتبارات التخصص الأكاديمي والكفاءةوالنزاهة، وكانت النتيجة هي حرمان الكوادر والكفاءات الفنية والتنظيمية والإداريةالمتقدمة من فرصة تولي تلك المناصب وقادت تلك التطورات إلى تكريس ظاهرة الدولةالرخوة، وهي الظاهرة التي تعبر عن حالة الدولة التي تعانى من ترهل جهازها الإداريونتيجة لعجزه عن القيام بأختصاصاته ومهامه الرئيسة ووقوعه ضحية لعدم الكفاءة،وأنتشار الفساد والمحسوبية، وإنصراف موظفي الدولة للتكسب من الوظيفة العامة،والخضوع لأصحاب النفوذ وإنعدام الرؤية الإصلاحية والتخطيط المحكم والرقابةالفاعلة، وأن النسبة الغالبة للثروة ذات طابع ريعي أو طفيلي أو غير إنتاجي،وبأختصار فأن سيادة الفساد وعدم أحترام القانون فضلاً عن غياب السعي للمصلحة العامة،وعدم الخضوع المستمر لتقييم ومحاسبة المواطنين أو ممثليهم الحقيقيين تشكل القوانينالداخلية والمواصفات الرئيسة للدولة الرخوة [١٦] .

ومن المفاهيم الاخرى للدولة الرخوة هي"الدولة التي تصدر القوانين ولا تسعى لتطبيقها بل تسعى لتعليقها حسبما يتراءى لصفوتها الحاكمة وتغليب مصلحة تلك الصفوة على مصلحة عموم الشعب وتغليب المصلحة الخاصة للصفوة الحاكمة على مصلحة المجتمع [١٧].

ومن الطبيعي أن يشكل هذا النمط للدولةالرخوة عائقاً حقيقياً أمام جهود التقدم والتنمية، ولذلك يتعين اتخاذ خطوات إصلاحيةشجاعة لتغييرها عن طريق تقليص حجمها وتخليصها من مهامها ووظائفها غيرالجوهريةوتركيز اهتمامها على رسالتها الحقيقية ورفع كفاءة القائمين عليها وحسن اختيارهم وتنفيذالقوانين بكل صرامة وعدالة ومحاربة الفساد صغيراً أو كبيراً .

المحور الثاني
مقومات النهوض بالواقع الاقتصادي العراقي
(الطموحات)

بعد استعراض أهم جوانب الخلل في الاقتصاد العراقي، لابد من استعراض بعض جوانب القوة التي يتمتع بها هذا الاقتصاد والتي إذا ما استغلت بصورة كفوءة فإنها يمكن أن تؤدي إلى نهوض الاقتصاد العراقي من كبوته واستعادة فرص النمو الاقتصادي وصولاً الى تحقيق التنمية الاقتصادية .

أولاً: مقومات النهوض بالاقتصاد العراقي

1- توفر الموارد البشرية

يعتبر المورد البشري من أهم مقومات النهضة الاقتصادية للأمم، بل أصبح هذا المورد يمثل حجر الأساس الأهم في اقتصاديات البلاد المتقدمة وإذا كانت الادبيات التقليدية تركز على الموارد المادية ورؤوس الاموال كمحرك للاقتصاد، فأن الادبيات الحديثة ركزت نحو ما بات يعرف برأس المال البشري أو رأس المال الفكري أو المعرفي والذي يتمثل بكافة المعارف والمهارات والقدرات التي يمتلكها الفرد والتي يمكن أن يوظفها في خدمة المجتمع، ومن الأمثلة البارزة في هذا المجال اليابان التي تعد فقيرة من كافة النواحي والموارد الطبيعية الا أنها تمتلك العنصر البشري الأهم في معادلة التطور والتقدم.

وفي هذا الإطار فان العراق يعد من البلدان التي تمتلك موارد بشرية هائلة الا أن سياسات النظام السابق والظروف السياسية والامنية والاقتصادية التي مر ويمر بها العراق الان أدت الى ما يسمى بظاهرة هجرة العقول، فقد تحققت بعد سقوط النظام السابق ولا زالت مستمرة لحد الان وذلك بسبب تدهور الوضع الامني واستهداف العقل العراقي من قبل جهات عديدة تنفذ مخططات مشبوهةلافراغ العراق من الكفاءات المتنوعة .

ويقدر البعض أن عدد الكفاءات العراقية المهاجرة خارج العراق تتجاوز ال١٠٠ألف عنصر من الأساتذة الجامعيين والعلماء والاطباء والمهندسين وغيرهم من الخبرات الكبيرة، وعليه فأن كل ما يحتاج اليه العراق هو تهيئة الظروف السياسية والاقتصادية المناسبة لعودة هذه الموارد النادرة الى أرض الوطن للأستفادة منها في بناء العراق وتنفيذ الخطط الشاملة للتنمية الاقتصادية [١٨] .

2- توفر الموارد الطبيعية الهائلة

يمتلك العراق أحتياطياً من النفط يبلغ ١١٢ مليار برميل ويمثل ما نسبته ١١% من حجم الاحتياطي العالمي وهو يمثل ثاني أكبر أحتياطي في دول العالم بعد العربية السعودية.

ومن المتوقع أن يفوق الاحتياطي النفطي العراقي نظيره في دول الخليج أذا ما تم إنجاز عمليات البحث والتنقيب في الأراضي العراقية التي لم تخضع لأي مسح جيولوجي كامل، ولم تستخدم فيها التقنيات الحديثة الخاصة بالمسح والتي ستحل محل الأساليب القديمة مثل عمليات الحقن المائي . ويحوي العراق ٧٣ حقلاً بترولياً ويتراوح عدد الآبار المنتجة ما بين (١٥٠٠ . ١٧٠٠) بئراً ويتوقع أن

تصل هذه الآبار إلى مستوى ١٠٠ ألف بئر بعد إنجاز عمليات التنقيب،وتمثل الحقول الجنوبية الواقعة في إقليم الجنوب (البصرة وميسان) عصب الإنتاج والاحتياطي العراقي، إذ تضم هذه الحقول حالياً ما نسبته (٧٥%) من احتياطي النفط العراقي .

ووفقاً لهذه الحقائق فان إنتاج العراق من النفط يمكن أن يصل الى ما بين (٥ . ٧) مليون برميل يومياً إذا ما تم تطوير الحقول الواعدة في المنطقة خلال العقدين القادمين .

وإذا ما تم أخذ متوسط سعر برميل النفط البالغ (٦٠ دولار) لعام ٢٠٠٧ فأن الإيرادات السنوية لنفط العراق ستبلغ ما بين (١٠٨ . ١٥٨) مليار دولار وهذه الأرقام ليست وهمية أو خيالية ولكنها مرهونة بتطوير الحقول النفطية، أما وفقاً لمستويات الإنتاج التي كانت تبلغ ما بين (١,٥ . ٢) مليون برميل يومياً فان الإيرادات النفطية السنوية ستبلغ ما بين (٣٢,٤ . ٤٣,٢) مليار دولار أمريكي سنوياً للعام المذكور[١٩].

أما الان فإن الشعور السائد هو فقدان البوصلة المهمة للتنبؤ بالاحداث والتغييرات الاقتصادية العالمية أدى الى تفاوت التوقعات السعرية لبرميل النفط لعام ٢٠١٦، فعند الدول المنتجة وفقاً لبعض الدراسات البحثية المتخصصة، يتراوح سعر البرميل ما بين (٢٠ ـ ٦٠) دولاراً للبرميل، الامر الذي قد ينعكس سلباً على الاقتصاد العراقي[٢٠] .

أما فيما يتعلق بالغاز الطبيعي فأن هذه الثروة تعتبر ثروة المستقبل والمصدر البديل للنفط، إذ تتزايد نسب استخدام الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة سواء في إنتاج الطاقة الكهربائية أو التدفئة أو غيرها من الاستخدامات، ومن المتوقع أن يزداد اعتماد العالم على هذا المصدر من الطاقة خلال العقود الثلاثة القادمة .

ويملك العراق حالياً بحدود (٣١١٠) مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي أي ما نسبته (٢%) من الاحتياطي العالمي وهو بالمرتبة التاسعة في ترتيب الدول الأكثر أمتلاكاًلأحتياطيات الغاز الطبيعي . وتشير إحدى الدراسات الصادرة عن وزارة النفط العراقية إلى أن الاحتياطيات المقدرة للعراق قد تبلغ (٩٢٥٠) مليار متر مكعب، ووفقاً لهذه الاحتياطيات فأن العراق يمكن أن يمتلك (٦%) من احتياطي الغاز الطبيعي في العالم.

ووفقاً لهذه الدراسة فأن (٨٣%) من هذه الاحتياطيات تقع في المنطقة الجنوبية وذلك لأن أغلب كميات الغاز ترافق حقول النفط وتسمى بالغاز المصاحب،، ويبلغ سعر المليون وحدة حرارية من الغاز (٢ . ٣) دولار وهي تعادل ٢٥ متراً مكعباً من الغاز، ولا يعتبر الغاز الآن مصدراً مهماً جداً للإيرادات من العملات الأجنبية بالنسبة للعراق، ولكن من المؤمل أن يصبح كذلك في المستقبل القريب. كما تنتشر في أراضي العراق كميات هائلة من الثروات والخامات المعدنية الأخرى مثل الكبريت وصخور الفوسفات وبكمية تصل إلى ٢٠٠٠ مليون طن وتتركز هذه الاحتياطيات في منطقة عكاشات

في الصحراء الغربية، وهناك كميات مختلفة من الموارد الطبيعية الأخرى كالقير وأحجار الكلس والرخام والجبس ورمل الزجاج وخامات الحديد والزنك والنحاس...الخ .

وإذا ما أحسن العراق إستخدام الموارد المالية الهائلة التي يمكن أن تتحقق من هذه الثروات فأن مستقبل إقتصاده يعد بالكثير[٢١] .

3- **تنوع القطاعات الاقتصادية وفرص الاستثمار**

يعتبر الاقتصاد العراقي من الاقتصاديات ذات القابلية العالية على التنويع إذ أن هناك قطاعات كثيرة يمكن الاعتماد عليها لتحقيق النهضة الاقتصادية وفي مقدمتها القطاع الزراعي والقطاع السياحي.

حيث يمكن تحقيق الأكتفاء الذاتي من الانتاج الزراعي والحيواني إذا ما تم أستغلال الاراضي الشاسعة الصالحه للزراعة، كما أن بيئة العراق تتنوع من الشمال الى الجنوب ومن الشرق الى الغرب وبما يسمح في تربية أنواع مختلفة من الثروات الحيوانية .

أما القطاع السياحي فيمثل أحد أهم القطاعات الاقتصادية في العديد من دول العالم، لابل وصل الامر في بعض الدول الاسيوية والافريقية بل وحتى الاوربية منها الى الاعتماد الكلي تقريباً على إيرادات هذا القطاع لتمويل النفقات الحكومية وتشغيل الايدي العاملة المحلية والاجنبية .

أن قطاع السياحة في العراق يتمتع بالتنويع الفائق والذي يمثل مصدر جذب كبير للسياح، فمن النادر أن نجد مدينة عراقية لايوجد فيها موقع سياحي، فهناك المراقد المقدسة في النجف وكربلاء وبغداد وسامراء والبصرة والموصل وبعض المناطق الشمالية، وهناك المواقع الاثرية التي تمتد من أقصى العراق الى أقصاه وهناك الطبيعة الساحرة في مدن الشمال وأهوار الجنوب وبحيرات الغرب والوسط وهناك الاسواق التراثية وغيرها من المشاهد والمراكز التي يمكن أن تشكل عوامل جذب فعلية للسياح[٢٢] .

ولكن ما الذي يقف عائقاً أمام أنتعاش القطاع السياحي في العراق؟ في الحقيقة هناك الكثير من المتطلبات الاساسية المفقودة التي يجب توفرها في العراق لكي يصبح أحد مواقع الجذب الكبرى للسياحة العالمية ومن **أبرز هذه المتطلبات**[٢٣]:

أ.الاستقرار الامني والسياسي والذي يعد من أهم العوامل المؤثرة في جذب السياحة، فبدون تحقق الاستقرار الامني والسياسي لايمكن ان تكون هناك بيئة سياحية فاعلة في العراق .

ب.البنية التحتية من طرق النقل ووسائط النقل الحديثة، كالفنادق ووسائل الاتصالات وغيرها التي تعد من العوامل الشديدة الارتباط بعملية السياحة وتقديم الخدمات للسائح .

ج.الشركات السياحية والخبرات التي تشكل عصب العمل السياحي، فبدون وجود شركات كبيرة تمتلك الخبرات الكافية في ميدان العمل السياحي لايمكن إطلاقاً أن نشهد نهضة حقيقية للسياحة في العراق .

وعلى الرغم من كل هذه المشاكل والصعوبات فالمستقبل القريب يعد بالكثير في ميدان السياحة في العراق

خصوصاً مع ما تتميز به البيئة السياحية من تنوع وتوفر الكثير من المهارات السياحية في العراق، والتي يمكن إذا ما تم أستثمارها بصورة صحيحة أن تحقق خطوة كبرى في العمل السياحي في العراق وبما يؤدي الى خلق فرص عمل أضافية ومصادر دخل جديدة لشرائح كثيرة من ابناء العراق .

ثانياً: الحلول المقترحة لحل المشاكل الاقتصادية في العراق

هناك **مجموعة كبيرة من الحلول العلمية** التي يمكن الاعتماد عليها لحل المشاكل الاقتصادية في العراق ورغم إختلاف النظم الاقتصادية وخصائص النشاط الاقتصادي في كل بلد الا أن هناك مجموعة من المشتركات الواقعية في الاقتصاد التي يجب الأخذ بها لمعالجة المشاكل الاقتصادية في كل بلد ومن **الحلول المقترحة للعراق ما يلي** [٢٤]:

1- **القضاء على الفساد المالي والإداري:** في الحقيقة لا يمكن حل هذه المشكلة بين ليلة وضحاها ولا من خلال إجراءات قانونية واقتصادية فقط وإنما يجب العمل على تغيير الثقافة الاجتماعية ورؤية المجتمع للظواهر التي قد تكون متجذره فيه، ومن **هذهالمعالجات** الاتي:

أ- تفعيل دور المفتش العام الذي وردت تفاصيل عمله في قانون إدارة الدولة المؤقت والذي أعطى صلاحيات واسعة جداً لهذا المركز بحيث يمكن ان تكشف كل او اغلب جوانب الفساد المالي والإداري.

ب- تفعيل دور هيئة النزاهة العامة التي تشكلت في أواسط عام ٢٠٠٤ والتي لها مكاتب في جميع وزارات الدولة، وقد بدأت نشاطها بشكل فعال بادئ الأمر إلا إنها ما لبثت أن أختفت من الوجود الحقيقي بعد مضي أشهر قليلة على تشكيلها .

ت- تدعيم سيادة القانون في كل المجالات .

ث- فسح المجال واسعاً أمام الصحافة ووسائل الإعلام للقيام بالكشف عن كل الممارساتالفاسدة في الدولة العراقية .

2- **إعادة أعمار البنية التحتية:** في ظل الظروف الحالية ونتيجة لانخفاض أسعار النفط والمؤمل إرتفاعها لاحقاً ونتيجة للإلتزامات الدولية بالمساعدات المالية، فأنه قد يمكن الشروع بوضع برنامج لإعادة أعمار البنية التحتية في كافة أنحاء العراق ويمكن على الاقل البدء بالمناطق الآمنة في جنوب العراق وشماله إذ أن البنية التحتية ستمثل القاعدة التي تستند اليها كل الانشطة الاقتصادية .

3- **الخصخصة:** وتعني انتقال الأنشطة الإنتاجية السلعية والخدمية المملوكة للدولة والخاضعة للنشاط العام نحو الأشخاص المعنويين أو الماديين (الشركات والمؤسسات والأفراد) جزئيا أو على مراحل وبأساليب مباشرة أو غير مباشرة تختلف بأختلاف مجالات تطبيقها وإتجاهاتها وتأثيرها حتى أصبحت تشكل ظاهرة عالمية سواء أكان ذلك على نطاق الدولة المتقدمة أو السائرة في طريق النمو

وبإتجاهات تتوافق في النهاية والتحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي في المرحلة الحاليةويمكن تنفيذ **الخصخصة** في العراق **وفقأساليب متعددة** هي[٢٥]:

أ. النقل السريع لتحويل الملكية والمتمثل بالبيع المباشر إلى جهات أو شركات أو أفراد.

ب. الجمع بين النقل السريع للملكية وتحقيق العدالة الاجتماعية لتأخذ شكل الهبات والمنفعة الاجتماعية، كالتجربة التشيكية.

ت. إجراء التحويل وذلك عن طريق القيام بعرض الأسهم أو السندات القابلة للتحويل في مزادات علنية.

ث. تمليك الشركات والمنشآت إلى العاملين (أو بيعها إلى العاملين) ويتم تقسيط دفع مبالغ الأسهم بصورة جماعية لحسابات أعمال تلك الشركات.

ج. تصفية موجودات المنشآت وخاصة الخاسرة منها بعرضها للبيع كمكائن ومعدات وقطع غيار أو مواد خام وغير ذلك .

وتعتبر عملية الخصخصة تصحيحاً للمسارات الاقتصادية والسياسات المعتمدة على سيطرة القطاع العام وتعظيم دوره الاقتصادي، وذلك من خلال إجراء التغييرات المباشرة لتشمل مجمل العلاقات الهيكلية، وبذلك تنعكس عملية الخصخصة على كفاءة أداء الاقتصاد العراقي وقدرته على النمو من جديد .

4- جذب رؤوس الأموال: يقدر بعض الاقتصاديين رؤوس الأموال العراقية في الخارج بأكثر من٤٠مليار دولار، وإذا ما تمكنت الحكومة العراقية من جذب هذه الأموال أو جزء منها الى السوق العراقية فأن ذلك سيساعد بصورة كبيرة في دعم النشاط الاقتصادي وبدء مرحلة النمو الاقتصادي، لذلك لابد من أن تشجع سياسات الحكومة العراقية رؤوس الأموال العربية خصوصاً من دول الخليج العربي رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في العراق، وذلك من خلال تفعيل قانون الأستثماراالعراقي رقم (١٣) لعام ٢٠٠٦ وتقديم الضمانات المطلوبة للمستثمرين وتهيئة الارضية المناسبة للأستثمار من خلال زيادة الوعي المالي والمصرفي وفتح المزيد من المصارف الكبرى وتفعيل دور سوق العراق للأوراق المالية وإصدار القوانين المطلوبة لذلك[٢٦].

الخاتمة والتوصيات:

مما تقدم يمكن القول إن أي برنامج إقتصادي بعيد المدى يستهدف تحقيق عملية الانتقال في الاقتصاد العراقي ينبغي أن ينطلق من التشخيص الدقيق للتحديات والعوامل التي ساهمت في إستمرار المأزق التنموي المشار إليه في هذه الدراسة، ومحاولة إيجاد السبل الكفيلة لمعالجته من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق بالشكل الصحيح والمطلوب .

وعليه ينبغي أن نركز على الآليات الكفيلة بزيادة معدلات النمو والتشغيل وتحقيق الأستقرار الاقتصادي من خلال **إتباع الاجراءاتالتالية:**

1- زيادة مساهمة الاستثمار الوطني والأجنبي خصوصاً في القطاعات غير النفطية لرفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى ما لا يقل عن ٨٠% .
2- زيادة مساهمة الناتج غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي وفي الموازنة العامة إلى ما لا يقل عن ٨٠% .
3- ضمان التحول التدريجي إلى أقتصاد مؤسسي يخضع لشروط السوق الحرة .
4- إتخاذ الإجراءات الكفيلة بزيادة صادرات العراق السلعية الصناعية والزراعية وتقليص الأستيرادات.
5- التطبيق المكثف لبرامج التنمية البشرية وبرامج إعادة تأهيل المهارات وتحسين الإنتاجية.
6- تخصيص الإيرادات النفطية لتمويل مشاريع البنية التحتية والخدمات الاجتماعيةالأساسية والمرافق العامةوإدخال التكنولوجيا المتقدمة في مجالات الإنتاج والاتصالاتوالمعلومات.
7- توفير بيئة إقتصادية مناسبة تعزز حالة التنافس بين القطاعين العام والخاص على أساس اعتبارات الكفاءة الإنتاجية والخضوع لقوى السوق ومنح القطاع الخاص الفرصة الكاملة للقيام بدوره في عملية التنمية.
8- إعادة توزيع القوى العاملة على الأنشطة الاقتصادية بما يكفل زيادة مستويات الكفاءة الإنتاجية للعاملين
9- تعزيز سلطة القانون والتعجيل بإنهاء دور التنظيمات المسلحة والمليشيات التي شاركت في إشاعة الفوضى والتخريب والقتل وتعطيل العملية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ١٠-إتخاذ خطوات جادة وفاعلة لمكافحة الفساد الإداري والمالي في العراق.

الهوامش:

١) د. فلاح خلف الربيعي، تحديات عملية الانتقال في الاقتصاد العراقي، جريدة المدى، بغداد، ٢٠١٠، ص١ .

٢) د. حسن لطيف، المشهد الاقتصادي العراقي . المعطيات والخيارات، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، النجف الاشرف، العدد(٣)، ٢٠٠٥، ص١٥.

٣)د.هيثم كريم البدري، التحديات الاقتصادية التي تواجه الحكومة العراقية المقبلة، جريدة الصباح، بغداد، العدد(٦-٢)، ٢٠٠٦، ص١-٢ .

٤) وزارة التخطيط: موازنة ٢٠١٦ تقشفية والقروض لا تسد العجز فيها، ٢٠١٥، ص١ . (www.alliraqnews.com)

٥) د. فلاح خلف الربيعي، مشكلة الادارة وأثرها على التنمية الاقتصادية في العراق، مجلة الحوار المتمدن، تونس، العدد(٢٢١٠)، ٢٠٠٨، ص٢ .

٦) كنث كاتزمان، قياس الامن والاستقرار في العراق، ترجمة مركز العراق للأبحاث، بغداد، ط١، ٢٠٠٨، ص١٨٦-١٨٧ .

٧) وزارة التخطيط: تتوقع إرتفاع نسبة الفقر الى نحو ٢٠% والبطالة ١٥% بسبب الاوضاع الامنية، ٢٠١٥، ص١ . (www.alnajafnews.info)

٨) المصدر السابق، ص٢ .

٩) د. فلاح خلف الربيعي، تحديات عملية الانتقال في الاقتصاد العراقي، مصدر سبق ذكره، ص٢-٣.

١٠) د. محمد عبد صالح حسن ود.عماد صلاح، الاثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في العراق بعد عام ٢٠٠٣، بحث منشور، مركز الدراسات القانونية والسياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٠٨، ص٢.

١١) د.حيدر الفريجي، الاقتصاد العراقي من معوقات التنمية الى مقومات النهوض، مجلة الحوار المتمدن، تونس، العدد(٢٣٢٦)، ٢٠٠٨، ص٢ .

١٢) صندوق النقد الدولي يتوقع تفاقم عجز ديون العراق، جريدة العالم، بغداد، العدد(١٤٦٠)، ٢٠١٦، ص١ .

١٣) حيدر الفريجي، مصدر سبق ذكره، ص٢ .

١٤) د. هيثم كريم صيوان، أزمة الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣_ الملامح والافاق المستقبلية، مجلة قضايا سياسية، العدد(١٥)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٩، ص١١٤ .

١٥) د. فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث، إربد، الاردن، ط١، ٢٠٠٦، ص٢٢٥ .

١٦) د. فلاح خلف الربيعي، تحديات عملية الانتقال في الاقتصاد العراقي، مصدر سبق ذكره، ص٣ .

١٧) د. جلال امين، الكويت والدولة الرخوة، مقالات حول مفهوم الدولة الرخوة، ٢٠١١، ص١ (www.shagranq8.blogspot.com).

١٨) حسان عزيز، هجرة العقول العراقية، الاسرار الخفيه، بيروت، ط١، ٢٠٠٤، ص٣٠ .

١٩) د. حيدر الفريجي، الجوانب الاقتصادية في مشروع فدرالية الجنوب، مجلة معاً للأبحاث، العدد(٣)، مركز العراق للأبحاث، ٢٠٠٥، ص٢٣ .

٢٠) وليد خدوري، النفط في اسبوع (مفارقات في توقع اسعار النفط لعام ٢٠١٦)، جريدة الحياة، طبعة الرياض، السعودية، ٢٠١٥، ص١ .

٢١) د. حيدر الفريجي، الجوانب الاقتصادية في مشروع فدرالية الجنوب، مصدر سبق ذكره، ص٢٤ .

٢٢) معتز الدوري، هل يشهد قطاع السياحة العراقي إنتعاشاً حقيقياً، نشرة مال وأعمال، كلية الادارة والاقتصاد ،الجامعة المستنصرية، العدد(١)، ٢٠٠٥، ص١٥ .

٢٣) د. حيدر الفريجي، الاقتصاد العراقي من معوقات التنمية الى مقومات النهوض، مصدرسبق ذكره، ص٣-٤ .

٢٤) المصدرالسابق، ص٤ .

٢٥) د. رسول عبد جاسم، الخصخصة ومهمات التكيف الاقتصادي في العراق، مركز العراق للابحاث، ٢٠٠٥، ص٤٥ .

٢٦) العراق: إعادة الاعمار والدور المستقبلي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، ط١، ٢٠٠٨، ص٢٥ .

المصادر:

١) د. فلاح خلف الربيعي، تحديات عملية الانتقال في الاقتصاد العراقي، جريدة المدى، بغداد، ٢٠١٠.

٢) د. حسن لطيف، المشهد الاقتصادي العراقي . المعطيات والخيارات، أوراق عراقية، مركز العراق للابحاث، ٢٠٠٥ .

٣)د.هيثم كريم البدري، التحديات الاقتصادية التي تواجه الحكومة العراقية المقبلة، جريدة الصباح، بغداد، ٢٠٠٦ .

٤) وزارة التخطيط: موازنة ٢٠١٦ تقشفية والقروض لا تسد العجز فيها، ٢٠١٥ .
(www.alliraqnews.com)

٥) د. فلاح خلف الربيعي، مشكلة الادارة وأثرها على التنمية الاقتصادية في العراق، مجلة الحوار المتمدن، تونس، العدد(٢٢١٠)، ٢٠٠٨ .

٦) كنث كاتزمان، قياس الامن والاستقرار في العراق، ترجمة مركز العراق للأبحاث، بغداد، ط١، ٢٠٠٨ .

٧) وزارة التخطيط: تتوقع إرتفاع نسبة الفقر الى نحو ٢٠% والبطالة ١٥% بسبب الاوضاع الامنية، ٢٠١٥ .
(www.alnajafnews.info)

٨) د. محمد عبد صالح حسن ود.عماد صلاح، الاثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في العراق بعد عام ٢٠٠٣، بحث منشور، مركز الدراسات القانونية والسياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٠٨ .

٩) حيدر الفريجي، الاقتصاد العراقي من معوقات التنمية الى مقومات النهوض، مجلة الحوار المتمدن، تونس، العدد(٢٣٢٦)، ٢٠٠٨ .

١٠) صندوق النقد الدولي يتوقع تفاقم عجز ديون العراق، جريدة العالم، بغداد، العدد(١٤٦٠)، ٢٠١٦.

١١) د. هيثم كريم صيوان، أزمة الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣_ الملامح والافاق المستقبلية، مجلة قضايا سياسية، العدد(١٥)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٩ .

١٢)د. فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث، إربد، الاردن، ط١، ٢٠٠٦ .

١٣) د. جلال امين، الكويت والدولة الرخوة، مقالات حول مفهوم الدولة الرخوة، ٢٠١١.(www.shagranq8.blogspot.com)

١٤) حسان عزيز، هجرة العقول العراقية، الاسرار الخفيه، بيروت، ط١، ٢٠٠٤.

١٥) د. حيدر الفريجي، الجوانب الاقتصادية في مشروع فدرالية الجنوب، مجلة معاً للأبحاث، العدد(٣)، مركز العراق للأبحاث، ٢٠٠٥ .

١٦)وليد خدوري، النفط في اسبوع (مفارقات في توقع اسعار النفط لعام ٢٠١٦)، جريدة الحياة، طبعة الرياض، السعودية، ٢٠١٥ .

١٧) معتز الدوري، هل يشهد قطاع السياحة العراقي إنتعاشاً حقيقياً، نشرة مال وأعمال، كلية الادارة والاقتصاد ،الجامعة المستنصرية، العدد(١)، ٢٠٠٥ .

١٨) د. رسول عبد جاسم، الخصخصة ومهمات التكيف الاقتصادي في العراق، مركز العراق للابحاث، ٢٠٠٥ .

١٩) العراق: إعادة الاعمار والدور المستقبلي، مركز الامارات للدراسات والبحوثالاستراتيجية، أبوظبي، ط١، ٢٠٠٨ .